

State of Kuwait  
National Assembly



دولة الكويت  
مجلس الأمة

يبلغ السيد رئيس مجلس الوزراء  
بسم الله الرحمن الرحيم  
السادة الكرام  
صحة. ٢٤/٤/٢٠١٤

المحترم

الخميس: ٢٤ أبريل ٢٠١٤

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

استنادا إلى المادة (١٠٠) من الدستور نتقدم نحن الموقعون أدناه بالاستجاب المرفق إلى سمو رئيس مجلس الوزراء المحترم.

مقدمي الاستجاب

رياض أحمد العديسي  
عضو مجلس الأمة

عضو مجلس الأمة/ رياض أحمد العديسي

عبد الكريم عبد الله الكندري  
عضو مجلس الأمة

عضو مجلس الأمة/ د. عبد الكريم عبد الله الكندري

عضو مجلس الأمة/ د. حسين قويعان المطيري

عضو مجلس الأمة

مرفق صحيفة الاستجاب موجهة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء  
الشيخ/ جابر المبارك الصباح المحترم

مع فائق الاحترام والتقدير ،،،



قال الله تعالى "إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَنْطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ" وتفعيلاً لما ورد في مقدمة الدستور من السعي نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن وتحقق طموحاته ويرى مزيداً من الحريات السياسية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية.

وإبرار للقسم العظيم الذي عاهدنا الله عليه وثم الشعب الكويتي ونحن إذ ندرك عظم المسؤولية وجسامته الواجب وتقل الأمانة التي طوقت أعناقنا فإبنا نعلن صاغرين امتثالنا لقول الحق تبارك وتعالى " وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً".

وبما أن الاستجواب من أهم وسائل الرقابة التي أقرها الدستور حيث نصت المادة ( ١٠٠ ) منه على أن "لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم".

في ضوء برنامج عمل الحكومة والمتابع للسياسة التي تسير عليها السلطة التنفيذية نجد أنها لا تتلمس هموم المواطنين ولا احتياجاتهم الرئيسية ولا تحقق التنمية سواء البشرية أو المعمارية، وإنما إعاقه مسيرة البناء والتعمير وتقليص الحريات بالإضافة إلى أنه لا يعالج الأخطاء والممارسات السابقة والحالية ويساهم هذا النهج إلى التراجع وزيادة العراقيل وتدهور البلد، وذلك بسبب الافتقار إلى مشروع إصلاح شامل والتطوير والممارسات السلبية والتراكمات في الأخطاء والتجاوزات، وبات من الضروري تصحيح المسار ووضع منهجية عمل تستهدف تحقيق الصالح العام وإعمار دولة الكويت.

وبما أن رئيس مجلس الوزراء هو المسئول الأول عن رسم السياسة العامة للحكومة وهو من يتولى الإشراف على تنسيق الأعمال والربط بين الوزارات والهيئات والمؤسسات وجهات الدولة المختلفة ومن المفترض إعداد رؤية شاملة وتحديد الأهداف المستقبلية التي تصب مصلحتها للبلاد، إلا أن سياسة الحكومة المعمول بها لا تتسم بالفاعلية أو الانجاز ولكن تراجع وتدهور في أداء جميع القطاعات والخدمات وخاصة ما نلمسه من تفاقم قضايا الإسكان وتدني مستوى التعليم والصحة بالإضافة إلى ارتفاع حجم العاطلين عن العمل والمسرحين من القطاع الخاص والأمر الذي يتطلب وضوح الرؤية المستقبلية للتغلب على هذه المثالب كون لها انعكاسات سلبية على الأوضاع العامة وحيث أن السياسة العامة للحكومة يشوبها غياب الرؤية الواضحة وعدم الاهتمام بمستقبل البلاد أو تحقيق أهداف التنمية وعدم تحقيق إنجاز على أرض الواقع، الأمر الذي يؤكد عدم استغلال طاقات الموارد البشرية رغم توفير كل الإمكانيات، بالإضافة إلى انتشار الوساطة وعدم تكافؤ الفرص وإنما محسوبية للبعض وتمايز للآخرين هيمن على مؤسسات الدولة وأضحى شعاراً للالتحاق بها الأمر الذي يخالف مواد الدستور المشار إليها.

د. ال. العتيق

أ. العتيق

د. العتيق



حيث تنص المادة (٩٨) من الدستور على أن تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجهما إلى مجلس الأمة ، وللمجلس أن يبدى ما يراه مناسباً من ملاحظات بصدد هذا البرنامج، إلا أن برنامج الحكومة لا يحقق تطلعات المواطنين ولا يتضمن حل صحيح أو جذري لقضايا البلد والتي من أهمها الإسكان والتعليم والصحة والعاطلين عن العمل بسبب عدم وجود اتصال بين وزارات الدولة لتحقيق الأهداف المنشودة والبذخ في المصاريف من غير مشاريع ملموسة على أرض الواقع مما تسبب في إحباط المواطن، ولا شك بأن هذا مظاهر الخلل والتراجع الشديد التي تعيق مسيرة البناء.

وركزت خطة التنمية على دعم وتوسيع دور القطاع الخاص وتنويع القاعدة الإنتاجية في تحويل دولة الكويت الى مركز مالي وتجاري وجذب الأموال الوطنية والعربية المهاجرة وتشجيعها على الاستثمار في الكويت، كما ركزت الخطة على تحسين البيئة التنظيمية بسوق الكويت للأوراق المالية، ومن أهم أهداف خطة التنمية تطوير أداء القطاع النفطي والصناعي وزيادة مساهمة قطاع الصناعة بالنتائج المحلي الإجمالي من خلال زيادة القيمة المضافة وتنويع مجالات ومعدلات النمو، بالإضافة إلى تشجيع النمو الأفقي والرأسي وزيادة المساحات المزروعة وزيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي، وتحسين وتطوير قطاع الكهرباء والنقل والمواصلات والشؤون الصحية والتعليم والبنية التحتية والتنمية الاجتماعية والأمن والعدالة وشؤون المرأة والشباب والرعاية السكنية في فتح مجال للقطاع الخاص للمساهمة و وضع تصورات مناسبة للمشاركة في إنشاء المدن السكنية الجديدة والوفاء بتلبية طلبات مستحقي الرعاية السكنية وتقليص فترة الانتظار واستحداث مصادر جديدة لتمويل مشروعات الرعاية السكنية، استشهاده بتصريح الحكومة في شهر ٥ يناير ٢٠١٤، "إن القطاع الحكومي انفق ٨,٩ مليارات دينار في السنوات الثلاث الأولى من خطة التنمية، بما نسبته ٥٧ في المائة من المبلغ المخصص للقطاع في الخطة وقدره ١٥.٦ مليار دينار" ولكن الواقع المر أن المواطنين وخاصة فئة الشباب يواجهون تعقيد إجراءات التراخيص والعراقيل والروتين الحكومي ملل مما قتل طموحهم وأصابهم الإحباط وذلك في وضع القيود والمعوقات وعدم تطبيق خطة التنمية ولا تنفيذ أهدافها وتراجع بمستوى الخدمات في كل الجهات العامة وما هي إلا خطة إنشائية تداوولها إعلامياً وصرف غير مسبوق من غير مشاريع ملموسة ولا تحسين الخدمات وارتفاع مؤشر الفساد حتى أصبح بعض المواطنون يمارسون نشاطاتهم التجارية خارج البلاد لما يرونه من تعقيدات وعراقيل وعدم تطبيق الحكومة الالكترونية .

أما بخصوص الهدر في ميزانيات الوزارات والهيئات والمؤسسات والجهات الحكومية واستمرار المخالفات بطريقة الصرف حسب ملاحظات ديوان المحاسبة ومخالفة قرارات ديوان الخدمة المدنية ولا تزال تلك المخالفات مستمرة بالإضافة إلى المخالفات والتجاوزات المتكررة في مشاريع الدولة على سبيل الاستشهاد استناد جابر ، مستشفى جابر ، جامعة الشدادية (صباح السالم )، محطة مشرف، مطار الكويت الجديد، وعدم إنجازها وارتفاع تكلفتها وذلك من واقع الميزانيات والموازنة التخطيطية مما يوضح الهدر في مقدرات الدولة .

وهذا يدل دلاله واضحة على عدم قدرة الحكومة في تنفيذ خطة التنمية المتعلقة في نقل الكويت نقله نوعية، والتي من المفترض أن تسهم في تطوير الدولة في جميع مرافقها وخدماتها وتحسين الوضع العام ، وهو يتعارض مع

٣



المادة (٢٠) من الدستور والتي تنص على أن "الاقتصاد الوطني أساسه العدالة والاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين وذلك في حدود القانون".

وأبرز الملاحظات التي تم استخلاصها من ديوان المحاسبة هو استمرار مخالفة الجهات الحكومية للقوانين واللوائح وأنظمتها الأساسية، الأمر الذي أدى إلى وقوع العديد من المخالفات، مما يستوجب اتخاذ ما يلزم نحو الالتزام بها أو السعي لتعديلها تجنباً للاستمرار في المخالفة وما يترتب على ذلك من آثار سلبية.

ولا شك أن تكرار المخالفات الدستورية يدل على إهمال وتهاون السلطة التنفيذية وعدم تعاونها وغياب الرؤية المستقبلية، وعدم الحرص على تحقيق آمال المواطنين والتفريط بالمسئولية المناطة بها واستباحة المال العام وإهداره من واقع المخالفات والتلاعب في المشاريع وعدم تنفيذها وكسر القوانين والمخالفات الدستورية والتجاوزات الإدارية والمالية التي شابت طرح المناقصات والممارسات والمزايدات في مشاريع الدولة وكثرة الأوامر التوجيهية بصورة مفرطة وارتفاع تكاليفها التي تحمل بها الميزانية وتعطل المرافق العامة عن أداء خدماتها للأفراد سواء عن قصد أو دون قصد ، والنتيجة شل التنمية وتراجع البلد في كل المقاييس وارتفاع مؤشر الفساد وتضليل الرأي العام والإضرار بسمعة الكويت في ظل الفوائض المالية دون انجازات ملموسة ، في حين أن الدولة بحاجة إلى تنفيذ وتطبيق صحيح للقوانين والجرأة في اتخاذ القرار.

كما يمر البلد في حالة إحباط شديد خاصة لفئة الشباب أولي القوة والعزم وهذه الفئة والتي تعتبر العمود الفقري للدولة وهم مستقبل البلد ولكن بسبب برنامج الحكومة المتهالك والهلامي الذي لا يحقق طموحات المواطنين على الرغم من الوفرة المالية والفوائض في ميزانية الدولة، فإننا لا نرى أي تعمير أو تطوير ملموس والمشكلة أنه لا يزال النفط هو المصدر الوحيد للدخل وذلك يشكل خطراً كبيراً لمستقبل البلد الاقتصادي ولم يكن لدى الحكومة توجه حقيقي لتعزيز القطاع الخاص وتوفير فرص عمل فيه. احتلال الكويت المرتبة ٤٢ من أصل ٥٨ دولة في مؤشر حوكمة الموارد ، إلا أن فئة الشباب تواجه عراقيل وعقبات خاصة على رأسها أزمة السكن ، وارتفاع الأسعار وصعوبة الحصول على وظيفة مما زاد عدد البطالة بالإضافة إلى عدم تعزيز دور القطاع الخاص، وغياب التصور و الرؤية صادقة لحل تلك المشاكل ، وعلى سبيل الاستشهاد ارتفاع الأسعار لعدم تطبيق قانون حماية المنافسة التجارية ( كسر الاحتكار) والأصل أن يكون اقتصاد الكويت حر يحدده سعر العرض والطلب ولا يعتمد على الاحتكار المؤدي لارتفاع الأسعار والتي أثرت سلبياً على ميزانية الأسر خاصة أصحاب الدخل البسيطة. ولمستقبل أفضل لا بد من الالتزام بمواد الدستورية، لتحسين مستوى المعيشة وخلق بيئة جيدة وفرص جديدة يسودها العدل والمساواة وحرية وتكافؤ الفرص حسبما نصت صراحة مواد الدستور التالية:

( مادة ٧ ) العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين.

( مادة ٨ ) تصون الدولة دعائم المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين.

( مادة ٢٩ ) الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

د. الكندي

محمد الشاذلي



ولا زال النهج الحكومي المتبع في تنفيذ القوانين بانتقائية وازدواجية ومزاجية ويختلف باختلاف الأفراد الأمر الذي أدى إلى خلق جو من التوتر العام وعدم إيمان الأفراد بجدوى القانون مما ساهم بانتشار الوساطات والمحسوبيات والتمايز بين أفراد المجتمع وهذا يتعارض مع نصوص الدستور ومواد القانون.

فكل الظروف ملائمة لتطوير البلد فالدولة تتمتع بفوائض مالية وخاصة في آخر ٧ سنوات لا يقل الفائض المالي عن ٨ مليار دينار كويتي سنويا ، وآخر ميزانية وصل الفائض ما يقارب ٩ مليار دينار كويتي إلا أن ثروة البلد ومقدراته وتلك الفوائض المالية لا تتناسب مع الوضع الحالي وما نلامسه من انتشار للفساد وشل التنمية فغالبية المنشآت قديمة ومر عليها الزمن والخدمات متواضعة كالصحة والكهرباء وتعطل بناء البنية التحتية في المناطق السكنية الجديدة. حيث أصبحت منهجية الحكومة وسياستها سبباً رئيسياً في هذا الانحدار الذي نعيشه.

### أزمة السكن وغلاء أسعار الأراضي والعقارات والإيجارات

تأتي أزمة السكن على رأس أولويات المواطن ، وسوف يظل المؤشر الحقيقي على استمرار الأزمة هو طابور الانتظار الطويل للحصول على المسكن الملائم (٩٧ ألف أسرة كويتية حصلت على المسكن منذ العام ١٩٧٤ وحتى سبتمبر ٢٠١٣ ، وباقي على قائمة الانتظار ١٠٧ ألف أسرة) وبمعدل ٤٧,٧% من إجمالي الطلبات التي قدمت منذ العام ١٩٧٤ وقدرها ٢٠٤ ألف طلب إسكاني. وقد وصلت الطلبات الإسكانية القائمة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية حتى تاريخ ٢٠١٤ ما يقارب ١١٠ ألف طلب بالانتظار بسبب تعطيل المشاريع الإسكانية واحتكار الأراضي وارتفاع أسعارها وغلاء الإيجارات. وعلى الرغم من توفر كل الإمكانيات من الأراضي والفوائض المالية، إلا أن التعامل مع القضية (حكومياً) قد تسبب في إبطاء معدل نمو العرض المتاح من القسام والبيوت بما لا يتناسب مع الزيادة السريعة والمتسارعة في الطلب على الوحدات السكنية.

### حقائق أزمة السكن:

- أ- إن المساحة الجغرافية التي تحتكرها الدولة والغير مستغله هي عبارة عن فضاءاً صحراوياً تقارب مساحتها ٩٢% من أراضي الدولة منها ٨٠% يحتكرها قطاع النفط، واما المساحة المستغلة للمواطنين للسكن نحو ٨%.
- ب- أن الموارد المالية للدولة والتي تراكمت كفوائض على مدى السنوات الأخيرة تُمكن الدولة - لو شاءت- من بناء كويت جديدة مرة ثانية دون صعوبة ناهيك عن حل القضية الإسكانية لمواطنيها.
- ج- نسبة تقدر نحو ٦١,٤% من المجتمع الكويتي هم شباب تحت سن الرابعة والعشرين وهي إشارة قوية إلى أنه مجتمع ينتقل فيه الشباب إلى سن الزواج بمعدلات متسارعة ومتصاعدة و الخطر هو تحول المشكلة الإسكانية إلى أزمة إسكان وذلك بسبب التباطؤ في التعامل الحكومي مع القضية.
- د- تثبت الدراسات أن تحرير ٥% من الأراضي ستكون نسبة كافية لحل المشكلة الإسكانية.



هـ - الدراسات والتوقعات تشير إلى ١٧٤,٦١٩ طلباً حتى عام ٢٠٢٠ بزيادة سنوية تصل إلى ٨٥٠٠ طلب سكني، مما يعني حاجة الدولة إلى توزيع ضعف ما وفرته للخروج من الأزمة الإسكانية.

لقد أسفرت الدراسة عن وجود المؤشرات الدالة على الآثار السلبية اجتماعياً وسلوكياً على شباب المجتمع الكويتي والذي هو أكثر من نصف الحاضر وكل المستقبل والذي يستحق كل الرعاية. وإذا كانت الفجوة القائمة بين الطلب الكلي والعرض الكلي للمساكن تعتبر من المعالم الأساسية على المستوى الكمي، فإن القصور على المستوى الكيفي أبلغ أثراً وأعمق مدى. والمتمثل في عدم توفر المرافق والخدمات التي ترتقي بجودة السكن من حيث الشروط الصحية والبنية التحتية ومدى قدرة المسكن على تحقيق القدر اللازم من الخصوصية والشعور بالاستقرار الذهني والنفسي وتوفير الإحساس بالأمان لقاطنيه.

### العاطلين عن العمل والمسرحين من القطاع الخاص:

إن ارتفاع نسبة المواطنين العاطلين عن العمل نتيجة انتظار التعيين الحكومي وسياسة الترضيات والمحسوبية والتي لها آثار سلبية في انتشار ظاهرة التمايز والمساهمة في البطالة المقنعة وعدم إيجاد حلول عملية.

تدل إحصاءات الخطة الخمسية للدولة وبرنامج العمل الحكومي ٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠١٣/٢٠١٢ بأنه من المتوقع دخول ٢١٠٠٠ مواطن كويتي سنوياً إلى سوق العمل في السنوات الخمس المقبلة، إلا أننا نؤكد ومن واقع التركيبة السكانية وإحصاءاتها الدقيقة أن سوق العمل تنتظره أعداد لا تقل في المتوسط عن ٢٧٠٠٠ طالب عمل كويتي سنوياً في كل من السنوات الخمس المقبلة.

وعلى ضوء ما سبق وفي ظل وجود ١٩٦٠٦ كويتي عاطل عن العمل حتى ٢٠٠٨/٦/٣٠ فإنه من المتوقع لو تركزت السياسات المطبقة حالياً للتعامل مع قضية التوظيف على ما هي عليه من ترهل وتضارب فإن مشكلة البطالة ستظل في ارتفاع وعدد العاطلين عن العمل سيزداد مع ما يحمله من مخاطر اجتماعية واقتصادية بل وسياسية.

إن للمجتمع الكويتي خصوصيته المتمثلة في كونه مجتمعاً صغير العدد لا يشكل أفراداه سوى ٣١% من إجمالي السكان في ديسمبر ٢٠٠٨ ولا تشكل قوة العمل الوطنية حالياً سوى ١٥,٥% من إجمالي قوة العمل.

وكما نستشهد في جميع مؤشرات التنافسية الأساسية بأن دولة الكويت تراجعت في عامي ٢٠١٣/٢٠١٤ في الترتيب الدولي عما كانت عليه في ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فقد تراجع ترتيب دولة الكويت في مؤشر "كفاءة سوق العمل" من ٢٤ إلى ١٠٥ وهذا يؤكد أن هناك تراجعاً شديداً في معظم المجالات وأن السياسة العامة للحكومة لا تحقق طموح المواطنين، وذلك يتعارض مع المادة (٤١) من الدستور والتي نصت على "لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه والعمل واجب على كل مواطن تفتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه".

٦  
د. محمد العبدان

د. محمد العبدان



### الشؤون الصحية:

أما فيما يتعلق في القطاع الصحي أكدت المادة (١١) من الدستور على أن: "تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية" إلا أن القطاع الصحي في تراجع شديد والملاحظ وخاصة بمستشفيات الدولة وتردي خدماتها والذي لا يتحمل الأعداد الكبيرة للمراجعين ولا توجد أسره كافية لاستقبال المرضى بسبب تزايد تعداد السكان ولم يقابله زيادة عدد المستشفيات منذ الثمانينات ولم يضاف شيء عليها سوى بعض التوسعات البسيطة والتي لا تكفي لتغطية المرضى والمراجعين، خاصة أنه لا يمكن تنفيذ هذه المشاريع إلا من خلال ربط مجلس الوزراء في وزارات الدولة المختلفة مثل البلدية والمواصلات والصحة والأشغال والكهرباء، وبهذا يكون رئيس مجلس الوزراء هو المسئول الأول عن رسم هذه السياسة ويتولى الإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة.

كما أن السياسة العامة للحكومة غير جادة في حل قضية الأغذية الفاسدة ودخول أطنان من المواد الغذائية الفاسدة والغير صالحة للاستهلاك الأدمي وذلك يدل على عدم الاكتراث بسلامة وصحة المواطنين والمقيمين فيما يتعلق بإنشاء مختبر متخصص لفحص الأغذية علماً بأن المختبر الوحيد في دولة الكويت والذي يقع في منطقة كيفان (مستوصف منطقة كيفان سابقاً) وهو ذو إمكانيات محدودة ومتواضعة ولا يستوعب الكم الهائل من الأغذية المستوردة وخاصة أن الكويت تعتبر دولة مستوردة وليست مصنعة ومنها ما هو غير صالح لاستهلاك الأدمي وبعضها يحتوي على مواد الملونة والمسرطنات لها آثار سلبية على صحة الناس خاصة بارتفاع نسب الإصابة بمرض السرطان في الكويت الأمر الذي يدعي إنشاء مختبر متخصص لفحص سلامة الأغذية "الوقاية خير من العلاج".

### تجاوزات محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى

نظراً لما تمثله محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى من أهمية في زيادة الطاقة الكهربائية في البلاد إلا أن هناك تجاوزات ومخالفات قانونية شابت إجراءات الترسية.

فالقانون الذي يجب تطبيقه هو رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٠ بتأسيس شركة كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحليه المياه في الكويت:

### مادة أولى

يعهد مجلس الوزراء إلى جهة حكومية يختارها بأن تقوم وحدها دون غيرها بتأسيس شركة كويتية مساهمة أو أكثر مقرها الكويت يكون غرضها بناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت، على أن تخصص أسهم هذه الشركة أو الشركات على النحو التالي:

١. نسبة لا تزيد عن أربعة وعشرين في المائة (٢٤%) من الأسهم للحكومة والجهات التابعة لها.
٢. نسبة لا تقل عن ستة وعشرين في المائة (٢٦%) من الأسهم تطرح للبيع في مزادة علنية تشترك فيها الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق

د. النور

محمد السليمان



- عليها مجلس الوزراء ، ويرسى المزاد على من يقدم أعلى سعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة إليها مصاريف التأسيس - إن وجدت - ويلتزم من يرسو عليه المزاد ، وبالسعر ذاته الذي رسي به المزاد ، بالاكتتاب بجميع الأسهم التي تؤول إلى الدولة وفقاً لأحكام المادة الثالثة من هذا القانون.
٣. نسبة خمسين في المائة (٥٠%) من الأسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين.
٤. تحول الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقاً لأحكام البند (١) من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة.
٥. تكون مدة التعاقد لهذا المشروع أربعين سنة ميلادية من تاريخ إبرام العقد.

وجاء في مواد القانون ان تكون الشركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، ولكن تم إصدار مرسوم بقانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٠ مادة أولى بند (٢) لا تقل عن ٢٦% تطرح للبيع في مزيدة علنية تشترك فيها شركات مساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة والشركات الغير مسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية التي يوافق عليها مجلس الوزراء، ويرسى المزاد على من يقدم أقل سعر للخدمة مع تحقيق أفضل معادلة بين قيمة التعرف المقترحة لبيع الخدمة في عرض المستثمر والقيمة المقترحة ل شراء السهم في الشركة ووفقاً لأفضل معايير الجودة الخاصة بهذا الشأن الواردة في مستندات طرح المشروع، وتحدد جلسة علنية لفض المظاريف المالية

والإعلان عن الأسعار، وهذا يوضح أنه أيضاً تم إلغاء بند (٤) والذي ينص على تحول الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقاً لأحكام البند (١) من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة من قانون الذي تم التعديل عليه.

علماً أن إجراء الترسية للمشروع كان في عام ٢٠١١ وقد تم صدور مرسوم بقانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢ لا يعالج بأثر رجعي الأخطاء والمخالفات التي شابت إجراءات الترسية للمشروع خاصة أن (مادة ثانية) ذكرت على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره ويعرض على مجلس الأمة.

وأن مرسوم بقانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢ لا يمكن تطبيقه بأثر رجعي وهذه مخالفة صريحة للمادة (١٧٩) من الدستور والتي نصت: لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبل هذا التاريخ. ويجوز، في غير المواد الجزائية، النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس الأمة.

علماً إن إعلان فرص الاستثمارية المعطن في الكويت اليوم العدد ١٠١٧ السنة السابعة والخمسون - ٢٣ الأحد ٢٠١١/٣/٦ من قبل الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات، ذكرت عبارة "هذا وتعتبر الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية مؤهلة لشراء وثائق تقديم العروض بهدف المشاركة في المزيدة بشكل مستقل".

حيث انه تمت مخالفة النص القانوني في إجراءات الترسية وذلك في تحديد جلسة علنية لفض المظاريف المالية والإعلان عن الأسعار بدلاً من مزيدة علنية بالإضافة إلى أن الشركة الفائزة والتي تم ترسية المشروع عليها غير مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وهذا يتعارض مع نص قانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٠ في (مادة أولى) بند (٢) "نسبة لا تقل عن ستة وعشرين في المائة (٢٦%) من الأسهم تطرح للبيع في مزيدة علنية

د. محمد العبد

لورسانو





تشترك فيها الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق عليها مجلس الوزراء ، ويرسى المزاد على من يقدم أعلى سعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة إليها مصاريف التأسيس - إن وجدت - ويلتزم من يرسو عليه المزاد ، وبالسعر ذاته الذي رسي به المزاد ، بالاكتتاب بجميع الأسهم التي تؤول إلى الدولة وفقاً لأحكام المادة الثالثة من هذا القانون".

### التعطيل المتعمد للمبادرة الشبابية لتحويل

### جليب الشيوخ لمنطقة حيوية (المثلث الذهبي)

تعد مبادرة المثلث الذهبي مشروع شبابي حظي باستحسان و تأييد سمو الأمير لتطوير منطقة جليب الشيوخ و تحويلها الى عدة قطاعات تجارية وترفيهية وثقافية وسياحية ورياضية و لانتشالها من الوضع الكارثي التي تعيشه المنطقة وما جاورها سواء من الناحية الأمنية فالمنطقة أصبحت تشكل خطراً نتيجة الكثافة السكانية من العزاب، وهو ما جعلها مقراً لمخالفتي الإقامة الذين اصبحوا يمارسون الأعمال غير المشروعة ولما تتميز به هذه المنطقة من تنظيم غير مطور، أصبحت المنطقة وكرراً لبيوت الدعارة وتجار المخدرات ولانتشار مصانع الخمور والعمالة الهامشية الزائدة فيها، وبالتالي آثارها انعكست على المناطق المجاورة. وعن الناحية البيئية فهي في انهيار بيئي كامل بسبب عدم صلاحية البنية التحتية فتفاقت الأمراض والأوبئة ، كما أوضحت البحوث والدراسات ان هناك علاقة قوية بين العنف والازدحام ففي تقرير منظمة الصحة العالمية بجنيف عام ١٩٩٤ أوضح أن تلوث البيئة في المناطق العشوائية يعد المسؤول الأول عن حدوث ارتفاع حالات العنف والارهاب والادمان، كما أوضح التقرير ان المسكن الجيد والمناسب من الناحية الطبيعية والاجتماعية يوفر للفرد الصحة الجيدة سواء من الناحية النفسية أو الجسمية، ففي منطقة جليب الشيوخ حسب تقارير وزارة الداخلية ارتفاع معدلات الجريمة وذلك بسبب وجود العديد من العمالة المخالفة والهامشية والتي تعاني منها الكويت بشكل عام . فبعد صدور قرار وزاري من قبل مجلس الوزراء رقم ( ٢٠١١ / ١٢٠٩ ) الخاص بتحويل منطقة جليب الشيوخ للمثلث الذهبي ، وتم تشكيل لجنة من قبل مجلس الوزراء واصدرت عدة قرارات وحلول لتنفيذ تلك المبادرة ، وتم طرحها على مجلس الوزراء والوزراء المختصين . استبشرنا بحل يخلص المنطقة من كل هذه المشاكل ويحقق جزءا من التنمية الغائبة عن هذه المنطقة ولكن بعد مرور اكثر من ثلاث سنوات من صدور القرار لم يتم التنفيذ لهذه المبادرة فقتل المشروع في أروقة مجلس الوزراء بسبب سطوة المتنفذين المستفيدين من الوضع الحالي لمنطقة جليب الشيوخ هؤلاء المتنفذين الذين يروق لهم الفساد التي عانت منه المنطقة منذ سنين عدة ضغطوا حتى يتم إيقاف تنفيذ هذا المشروع وتم لهم ذلك فبعد ان اشبعت هذه المبادرة دراسة واخذت جميع الإجراءات القانونية للتنفيذ ركنت في الادراج . ونحن هنا نتساءل من المستفيد من الوضع الحالي لمنطقة جليب الشيوخ غير تجار الاقامات ومخالفتي الإقامة فهذه المنطقة تضم اكثر من ١٢٨ ألف مخالف للإقامة .

فلا يمكن لنا ونحن في هذا الموقع ان نغض الطرف عن العبث بمستقبل هذا الوطن بسبب سطوة المتنفذين، الذين تسببوا بجشعهم بتعطيل أركان دولتنا هؤلاء المتنفذين الذين باتوا يمتصون خيرات الوطن ويجعلوها غنيمة ومنفعة لقلّة قليلة، يتضرر منها غالبية الشعب.

د. النور

محمد صالح



### التلوث البيئي

بالإشارة إلى المادة (١٠) من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٥ بإنشاء الهيئة العامة للبيئة التي نصت على أن للمجلس الأعلى - بناء على اقتراح مجلس الإدارة وبعد إخطار الجهة الرسمية - أن يقرر وقف العمل بأي منشأة أو نشاط أو منع استعمال أي أداة أو مادة منعا جزئيا أو كليا إذا ترتب على استمرار العمل أو الاستعمال تلوث البيئة، ويكون هذا الوقف لمدة لا تتجاوز أسبوعا يجوز مدها أسبوعا آخر.

وتلتزم الجهات الإدارية المختصة وأصحاب الشأن بتنفيذ قرار الوقف ويجوز للهيئة أن تطلب اتخاذ احتياطات معينة يجب تنفيذها خلال مدة الوقف.

فإذا رأت الهيئة أن الحالة تستدعي مدد قرار الوقف بعد المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة كان لها أن تطلب من رئيس المحكمة الكلية إصدار أمر بعد الوقف مدة أو مدد أخرى ويجوز التظلم من قرار رئيس المحكمة أمام المحكمة الكلية.

ويفوض المجلس الأعلى المدير العام في إصدار قرار الوقف في حالة الضرورة ولمدة لا تتجاوز سبعة أيام يعرض الأمر بعدها على المجلس الأعلى.

إن كارثة التلوث البيئي وما نتج عنها من كوارث بيئية كانت كفيلة باستنهاض همم أمة حكومة في العالم لتتصدر العالم أجمع في مجال حماية البيئة وإنقاذ مجتمعا مما تعرض له، غير أن الحكومات المتتالية تجاهلت خطورة ما تعرضت له البلاد بسبب مخلفات حرب تحرير الكويت بالإضافة إلى مخالفات وتجاوزات المصانع وانتشار التلوث البيئي والتي وصلت إلى ما يقارب ٣٠٠ مصنع مخالف .

وحيث أن الحكومة تجاهلت هذه الكارثة الحساسة ولم تتدارك الأمراض الناتجة عن تراكم وتزايد التلوث البيئي التي بسبب سوء إدارة حكومية لهذه المشاكل التي كان بالإمكان تلافيها، وإذ نؤكد دعم للقطاع الخاص وتشجيع الصناعة الوطنية ولكن ليس على حساب صحة وأرواح الناس.

كما أتت خططها التنموية ناقصة وبعيدة كل البعد عن تحقيق أدنى اشتراطات حماية البيئة بل إنها استبعدت من كافة مشاريعها مفهوم التنمية المستدامة فأصبحت مشاريعها التنموية تجر الانتكاسات البيئية والصحية على المجتمع الكويتي، في ظل انعدام الدور الرقابي لأجهزتها والذي تمثل في:

(١) تجاهلت الحكومة وعلى مدار السنوات الماضية معالجة كارثة النفايات المشعة الناتجة عن بقايا ذخائر اليورانيوم المشع المستخدمة في حرب تحرير البلاد ولم تكلف نفسها عناء إتمام عمليات معالجة المواقع الملوثة حيث لا تزال هذه الملوثات المشعة تقبع في الصحراء شمال البلاد.

(٢) كما قامت الحكومة بإعادة إنشاء منطقة علي صباح السالم (أم الهيمان) في بؤرة التلوث في البلاد دون اتخاذ أية إجراءات جادة لمعالجة مشكلة ارتفاع نسب الملوثات لها أثر سلبي انعكس على صحة الناس بمخاطر التلوث وذلك لقرب المصانع من المنطقة بالإضافة إلى سوء التخطيط لإنشاء مناطق صناعية جديدة بالقرب من المناطق السكنية على سبيل الاستشهاد مدينتي سعد العبدالله و عبدالله المبارك.

د. الهيمان

محمد صالح



٣) بل وأقامت محطة ضخ مياه الصرف الصحي في منطقة مشرف دون أبسط إجراءات وقائية تضمن التعامل الأمثل مع أية كارثة تتعرض لها المحطة، كما لم تقم بعمل أية معالجة فعلية وجادة للدمار الذي طال البيئة البحرية والتلوث الذي انتقل للثروة السمكية.

٤) كما قامت الحكومة بإقامة منطقة شمال غرب الصليبيخات متجاهلة بذلك التحذيرات التي تشير إلى أن قاطني هذه المنطقة سيتعرضون لمختلف أنواع الملوثات الآتية من محطات الطاقة.

٥) كما تجاهلت الحكومة معالجة مشاكل التلوث وتسرب الغازات وتلويث البيئة البحرية والبرية الناتجة عن مختلف القطاعات النفطية.

لقد أوجدت الحكومة هيئة عامة للبيئة لتكون الأداة الإشرافية والرقابية على جميع العمليات المرتبطة بالبيئة والمنسق بين جميع أجهزة الدولة وقطاعاتها في دولة الكويت لضمان حماية البيئة إلا أن هذه الهيئة قد حادت عن جادة الصواب بشكل يرفض المنطق السليم تقبله، بل وتعتمد مسؤوليها الإيعاز للأجهزة المعنية بعدم تقديم أية بيانات صحيحة حول حقيقة ارتفاع نسب الملوثات.

لقد تعرضت اليابان في مارس ٢٠١١ لكارثة تسونامي أدت إلى حدوث تسرب إشعاعي كبير وهائل من مفاعل فوكوشيما نتج عنه تلوث العديد من الصادرات اليابانية ومن أهمها السيارات، ورغم علم الحكومة المسبق بهذا الأمر إلا أنها لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بضمان عدم دخول السيارات اليابانية الملوثة بالإشعاع إلى البلاد.

هذا وتعرض البيئة البحرية في البلاد لمختلف أنواع الملوثات سواء الآتية من دول الجوار أو ذات المنشأ المحلي والذي لم تتعامل معه الحكومة بالشكل الذي يدفع إلى الاطمئنان لسلامة البيئة البحرية.

إن غياب الإدارة السليمة للوضع البيئي في البلاد جرّها إلى أزمات وكوارث بيئية كشفت عجز أجهزة الدولة عن إدارة الأزمات والكوارث وعدم قدرتها على معالجة الآثار الناتجة عنها.

أنقلت الدولة الميزانية العامة بأعلى عقود نظافة في العالم استنادا على تكلفة تنظيف الكيلومتر المربع حيث وصلت الى أكثر من مليار دولار، ورغم ذلك فإن البلاد لا تزال تعاني من تكدسات النفايات والقاذورات في الكثير من مناطقها.

وإذا عددنا المشاكل البيئية التي تتعرض لها الكويت ومدى إمكانية معالجتها فإننا نجد البلاد تملك من الإمكانيات المالية والموارد البشرية المتخصصة ما يؤهلها إلى معالجة هذه المشاكل وتلافي تفاقمها، كما ان البلاد تملك أيضا من الكفاءات ما يؤهلها إلى تنفيذ إجراءات وقائية متكاملة في هذا الشأن، ورغم من ذلك فإن أبسط مشاكل الكويت البيئية تتحول مع الزمن إلى كوارث ذات انتكاسات صحية عالية.

”  
د. محمد العبدان

د. محمد العبدان



### التضييق على الحريات والإضرار بسمعة الكويت الدولية

إن من واجبات الدولة التصدي لأي محاولة للإضرار بالحريات العامة والعمل على حمايتها من أي تضييق أو تعدي وهذا ما جاء صراحة في الباب الثالث من دستور دولة الكويت الذي عنون بالحقوق والواجبات العامة بموجب المواد (٣٦ ، ٣٧) التي كفلت حرية الرأي وحرية الصحافة والطباعة والنشر ، كما يقع على عاتقها الالتزام بالمواثيق الدولية والاتفاقات المبرمة التي تعنى بهذه الحريات والتي يبدي لها العالم المتحضر كل جهد ويحارب من أجل كفالة تطبيقها في شتى أنحاء الأرض ، حتى أصبحت المنظمات الدولية حارسا يوجب العالم للتقييم والتصدي لأي انتهاك لهذه الاتفاقيات وهذه الحقوق لذلك تسارع الدول إلى إبراز جانبها المشرق في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة كي تنال السمعة الدولية اللائقة وكي تعطي مكانة عالمية أعلى في هذه المجالات.

واليوم تشهد الكويت انتكاسة في مجال الحريات العامة بعد أن استخدمت الحكومة القانون بمزاجية وانتقائية كما تفعل دائما من أجل محاولة اخراس الصحف باسم تطبيق المادة (١٥) من قانون (٣) لسنة ٢٠٠٦ من قانون المطبوعات والنشر بتحويلها من اجراء احترازي إلى عقاب مسلط على من يخالف نهج الحكومة ، ضاربة عرض الحائط المصلحة العليا والمتمثلة بحماية الحريات العامة التي كفلها الدستور والسمعة الدولية المرتبطة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية والسجلات الاممية التي تعدها المنظمات الانسانية.

وها هي المنظمات الحقوقية المحلية والدولية تواصل استنكارها لما قامت به الحكومة من تقديم شكوى بحق بعض الصحف والذي أدى لحجبها ، ممارسة نهج الانتقائية في تطبيق القانون دون الأخذ بالمصلحة الأولى بالرعاية والتأني وحساب النتائج المترتبة على قراراتها من استنكار محلي من قبل مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بالحقوق والحريات و المنظمات الدولية التي لازالت تدين هذا التصرف كمنظمة العفو الدولية التي وصفت ما حصل "بالإهانة لحرية التعبير وانتهاك الكويت لما جاء في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية" وما جاء على لسان أحد باحثات منظمة هيومن رايتس ووتش التي وصفت "هذه الممارسة بأنها مشابهة لما تقوم به الدول ذات السمعة السيئة" وكذلك دون الاكتراث للمراجعة التي سيخضع لها الملف الكويتي الخاص بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة مطلع العام القادم.

### تقديم أموال للنواب

لقد أولي النظام الدستوري الكويتي للمال العام حرمة وقديسية توجب علي أي إنسان الامتناع عن التعدي علي تلك الحرمة أو الإخلال بها أو انتهاكها بأي شكل من الأشكال ، تريبا كان ذلك أو تنفيعا ، رشوة أو استيلاء ، تبديدا أو تنازلا . فالمادة (١٧) من الدستور الكويتي جعلت للأموال العامة حرمة ، وحمايتها واجب على كل مواطن.

بثت أحد القنوات التلفزيونية مقابلة لأحد نواب المجلس الحالي "بث حي" بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٢ وأثناء سؤال مقدم البرنامج عن العلاقة التي تربط سمو رئيس الوزراء بهذا النائب وأن هذا الأخير تلقى أموالا لتوزيعها في دائرته الدائرة الخامسة، وهل هذا صحيح أم لا ؟

د. الشير

W

السلي



فكانت إجابة النائب واضحة جدا ومباشرة لا تحتمل التأويل نافية لأي جهالة:  
" صحيح ، هذه للمرة الثانية وليست المرة الأولى وسبق لي ذلك بالمجلس المبطل الثاني ، ولي الشرف " واسترسل النائب "أخذتها من مجلس الوزراء ، أتتني من مجلس الوزراء ... وأنا الي أعرفه عطو نواب كثيرين في دوائر أخرى ...".

وبعد إعلاننا نحن مقدمي الاستجواب عن عزمنا مسائلة رئيس الوزراء عن ما أعلنه النائب ، قام الأخير بإصدار بيان نفي لما ذكره صراحة وعلنا أمام الجميع ببيان مكتوب صدر بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٣ يفترض فيه أن يحمل في موضوعه ما يتوافق مع مسماه ولكنه جاء تأكيدا لحدوث الواقعة حيث أوضح النائب :

" من هنا وفي هذا المقام، أود أن انفي نفيا قاطعا استلامي لأي مبالغ نقدية ، وأؤكد إن تلك المساعدات تصل إلى أصحاب الطلبات مباشرة في حال تم قبولها كما إن هذا الأمر شأن خاص ني ولا علاقة له بالنواب والمواطنين الآخرين".

من ثم جاء بيان رئيس الوزراء بمنحه الأموال للنواب، وذلك وفقا لما نشرته صحيفة الأنباء بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٥، مبررا ذلك بفعل الخير على حد قوله

" ان سمو الرئيس ابليغ الوزراء، أثناء ترؤسه اجتمع مجلس الوزراء صباح امس، ان مسيرة أهل الكويت وقيادتها التي جبلوا عليها في تقديم الخير لا يمكن ان تتوقف داخل أو خارج الكويت.

وأضافت المصادر، قال سمو الرئيس: يشهد الله على ان تقديم المساعدة المادية او العينية للمحتاجين، سواء قدمها جابر المبارك الإنسان، او جابر المبارك رئيس الوزراء، هو خير في ذاته، وخير في وسيلته، وخير في هدفه، وان شاء الله ستكون خيرا في نتائجها، لأن عمل الخير لا يمكن ان ينعكس سلبا على فاعله.

وقال سمو الرئيس: ان تقديم المساعدات للكويتيين المحتاجين من واجبه الإنساني، قبل ان يكون من واجبه الرسمي، نافيا صحة ما أعلن حول المساس بالمال العام، مؤكدا استعداداه للرد على استفسارات النواب".

ولما كان عضو مجلس الأمة خاضعا للأحكام التي تقرر جملة من القواعد التي تهدف إلى النأي بالعضوية النيابية عن مواضع الشبهات ومنع النائب من التريح واستغلال العضوية أو صفتها للتكسب الخاص على المصلحة العامة، وهي الواردة بالمواد (٩١) ، (١٢٠) ، (١٢١) من الدستور، والمادة رقم (٢٦) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

١٣

الشيخ  
الشيخ



ومن ثم فإن الإخلال بذلك يترتب عليه المسؤولية الجنائية وفقا لأحكام القوانين الجزائية العامة والخاصة، إذ ينص قانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٦ بالموافقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد على تجريم هذه الأفعال وفقا للمواد ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٥، ١٤، ١٤، ٢٤ منه.

وبتاريخ ٢٠١٢/١١/١٩ صدر مرسوم ضرورة بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية والذي أقره مجلس الأمة المبطل الثاني بتاريخ ٢٠١٣/١/٨ أي بفترة ترأس الشيخ جابر المبارك الصباح لرئاسة الحكومة والتي جاءت المادة التنفيذية بالقانون لتخاطب وزراء حكومته لتنفيذه. من ثم يكون الفعل الذي أتى به رئيس الوزراء والنائب بمثابة مخالفة للمادة (٢٢) من هذا القانون كونهم يخضعون لسلطانه بموجب المادة ٢ منه .

وتجدر الإشارة إلى أن نفي رئيس الوزراء لتعديه على المال العام في هذه الواقعة وما يردده البعض بأن لا ضرر فيما قام به رئيس الوزراء إن كان هذا المال قد دفع من مال رئيس الوزراء الخاص وليس العام ، فإن مثل هذا الفرض ليس ذو جدوى ولا يغير الكثير من الواقعة محل الاستجواب كون الممارسة التي جاء بها رئيس الوزراء والنائب تعتبر انتهاكاً للقانون حتى لو كانت من المال الخاص .

وعودة تاريخية لموضوع ليس ببعيد ولا زالت آثاره مستمرة إلى يومنا هذا وهي القضية التي تسمى بالإيداعات المليونية والتي فجرت بعد ما نشرته صحيفة القبس بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١١ تحت عنوان "أموال النواب تربك المصارف والجهات الرقابية".

و في ضوء ما تقدم يتكرر مشهد تسديد الفواتير السياسية حتى لو ادعى البعض بأنها صرفت من أجل أعمال الخير فلا محل لنقاش أوجه صرف هذه المبالغ طالما كانت الوسيلة تمثل تعدياً صارخاً على القانون وعلى أبسط مبادئ عدم تعارض المصالح بتغليب المصلحة الخاصة على العامة.

### غياب الرؤية وتناقض القرارات

#### علاوة الأولاد

أصبحت المنح والهبات والتبرعات الحكومية للخارج خبرا يوميا يتداوله الشعب بحسرة وألم على ما وصلت إليه حال البلد اليوم من تراجع في شتى المجالات ، خصوصا وهو يرى بأن هذه المبالغ تصرف من أجل تعمیر المنشآت في الدول المتلقية لهذه المبالغ في ظل عدم وجودها وتعثرها في الكويت ، ولا يمكن أن ينكر أحد على الشعب الكويتي حبه وما جُبل عليه من تقديم الخير والمساعدات الإنسانية لجميع دول العالم و وقوفه الدائم مع المظلومين في شتى بقاع الأرض حتى أصبحت دولة الكويت عاصمة للعمل الإنساني الرسمي والشعبي .

١٤  
د. الشاذلي

د. الشاذلي



تحتل دولة الكويت المرتبة الرابعة عالميا في تصدير النفط بمدخل يومي يعادل ٣٠٠ مليون دولار و سنوي يعادل ٣٢ مليار دينار والله الحمد والمنة على هذه النعمة، الا ان تعامل الحكومة مع زيادة علاوة الأولاد يؤكد تخطيط القرار الحكومي وغياب الرؤية الواضحة للمنهج الذي يفترض أن تسيّر به في إدارة مقدرات الدولة ، ويظهر هذا جليا بالطلب الحكومي لتأجيل التصويت على زيادة علاوة الأولاد وبديل الإيجار بذرائع وحجج غير قابلة للتبرير خصوصا وأنها تطالعنا بأخبار الهبات والمنح الخارجية ، بل أكثر من ذلك ، فرئيس الوزراء الحالي قد وافق على هذه الزيادة بالمجلس المبطل الثاني ، من ثم يأتي بحكومته الحالية لطلب التأجيل تمهيدا لرفض الاقتراح بتضارب في القرارات دون مبرر مشروع ، فميزانية الكويت ووضعها المالي لم يتغير خلال سنة كي تقوم الحكومة بالتراجع عن قرارها في مجلسين لم يفصل بينهما إلا أشهر قليلة ، فالسؤال الذي يثار اتجاه هذا التخطيط في إدارة الدولة ، أي القرارين كان صحيحا ؟ لماذا وافقت الحكومة في المجلس السابق على الزيادة، ومن ثم تأتي وترفضها بالمجلس الحالي وكيف لحكومة مصابة بمرض السرف والتبذير أن تقنع شعبها بأنها تهدف للحفاظ على ميزانية الدولة من العجز.

### الإحالة الجبرية للتقاعد

أصدر مجلس الوزراء في ٢٩ يناير ٢٠٠٦ القرار رقم (٤١٢) بتكليف الوزارات إحالة من أمضى ٣٠ عاماً في الوظيفة إلى التقاعد، لكن لم يطبق هذا القرار وتم الاكتفاء بإعفاء المشمولين بهذا القرار من التوقيع على كشوف الحضور و الانصراف.

ثم جاء مجلس الوزراء الحالي بمحاولة احياء القرار سالف الذكر بتوجيه للوزراء بإحالة شاغلي الوظائف الإشرافية ممن لديهم إجمالي مدة خدمة مسجلة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تقل عن ٣٠ سنة الى التقاعد وذلك اعتباراً من ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣.

أتى هذا التوجيه لإفساح المجال للدماء الشابة وتجديد العقلات في الوزارات والمؤسسات الحكومية ، الا ان الوزارات اختلفت فيما بينها حول آلية التنفيذ ، فهناك وزارات سارعت في تنفيذ القرار مثل وزارة الشؤون والتربية وأخرى تقاعست في التنفيذ مثل وزارة الصحة مما يشكل انتهاكا فاضحا لكل مبادئ العدالة والمساواة التي نص عليها الدستور بالمواد (٧ ، ٢٢ ، ٢٩) حيث تم تنفيذ هذا القرار بانتقائية ليصيب أصحاب الطبقات الوسطى و الكفاءات من المواطنين بشكل متعسف دون امهالهم وقتاً لترتيب حياتهم ما بعد التقاعد لضمان حياة كريمة ويستثنى القيادات المترهلة التي تمرست خلف المحسوبية لضمان استمرارهم على رأس عملهم فانتفت الحكمة من هذا القرار فلا دماء جديدة تدفقت ولم يتم إحالة من يستحقون إلى التقاعد.

د. محمد العبد

محمد العبد



### الاستثمارات الخارجية

ونظرا لأهمية استثمارات الدولة خارج الكويت وهي البديل الوحيد عن صادرات النفط والتي تقدر بقيمة ٤٠٠ مليار دولار إلا أن هناك ملاحظات في تقارير ديوان المحاسبة ومنها استثمارات الهيئة العامة للاستثمار في انخفاض القيمة السوقية لمساهمة الهيئة في شركة اريفا بنسبة ٦٤,٥% من تكلفتها والتي تبلغ ٣٨٧,٣ مليون يورو .

كما أشار تقرير ديوان المحاسبة لوجود شوائب في الاستثمار التالية:

- انخفاض القيمة السوقية لمساهمة الهيئة في شركة ساكس (SAKS INCORPORATED) ٥٥,٤% من تكلفة المساهمة ولا تزال الهيئة العامة للاستثمار متمسكة بالاستثمار رغم الانخفاض الملحوظ.

- استمرار الانخفاض في القيمة السوقية لاستثمار الهيئة في بنك اوف أمريكا (BANK OF AMERICA) بقيمة تبلغ ١,٢٧٠,٤٤٢,٩١٩ دولار أمريكي بنسبة ٦٢% أي أكثر من مليار وربع دولار أمريكي.

- قامت الهيئة العامة للاستثمار بإضافة ٦ مليار دولار أمريكي على المحافظ الثلاثة تمت الموافقة من عضو المنتدب على إضافة ملياري دولار أمريكي لكل محفظة، على أن تقرير ديوان المحاسبة يؤكد بأن اعتماد إضافة مبلغ ٢ مليار دولار أمريكي لكل محفظة وبإجمالي ٦ مليار دولار أمريكي استناداً لموافقة العضو المنتدب على نحو ما أشار إليه الرد يخرج عن الصلاحيات المخولة له وجاء مخالفاً لقرار اللجنة التنفيذية.

- خسائر في استثمارات الاحتياطي العام والأجيال القادمة:

بلغت القيمة العادلة للاستثمارات بالأسهم ٣٤,٦٥٨,٧٦١,٩٥٢ دينار كويتي بنسبة ٤٧,٠٧% من إجمالي القيمة العادلة لاستثمارات الاحتياطي الأجيال القادمة والبالغة ٧٣,٦٣٠,٦٤٥,٣٦٢ دينار كويتي في ٢٠١٢/٣/٣١ ، وحقت بعض الأسهم خسائر عن تلك السنة بلغ إجماليها نحو ٩٧ مليون دينار كويتي مقابل أرباح محققة بلغت نحو ٦٣٩ مليون دينار كويتي بانخفاض بنسبة ١١٥%. بالإضافة إلى خسائر غير محققة بلغت ١٠٢ مليون دينار كويتي من استثماراتها الإستراتيجية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/٣/٣١.

وهناك خسائر غير محققة لاحتياطي العام وبلغت ٦٥٥ مليون دينار كويتي من الاستثمارات مباشرة والأسهم المسعرة للسنة المالية المنتهية ٢٠١٢/٣/٣١.

د. محمد العبدون

١٦

محمد العبدون





الخلل في استثمارات مؤسسة التأمينات الاجتماعية :

دأب المسؤولون في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على العبث بمقدرات المتقاعدين وذلك من خلال :

- استمرار التأمينات بزيادة الاستثمار في سندات سيتي جروب دون عرض قرار الاستثمار على اللجنة العليا لاستثمار أموال المؤسسة ، ولم تتم محاسبة متخذ قرار الاستثمار .
- تعارض مصالح بعض أعضاء مجلس إدارة المؤسسة ، و اللجنة العليا لاستثمار أموال المؤسسة ، وبعض موظفي وقيادي المؤسسة
- قامت التأمينات بتشكيل لجنة تدقيق داخلي على أثر ملاحظات ديوان المحاسبة في السنوات السابقة ولكن هذه اللجنة لا تسجل أي شيء عن العمليات الاستثمارية ، وانما يقتصر تدقيقها على أمور التأمين فقط والأمر الإداري .
- لدى مؤسسة التأمينات شركة تابعة مجلس إدارتها يشكل من قياديي التأمينات ومقر الشركة نيويورك (شركة وفرة نيويورك) تدير الشركة مليارات ولكن لا تخضع لأي رقابة من ديوان المحاسبة لكون مقر الشركة خارج الكويت.

لدى التأمينات ما يعادل أكثر من ٣٠٠ مليون دينار كويتي كودائع لدى أفرع سيتي جروب ، وأتمت التأمينات صفقة قيمتها مليار جنيه إسترليني لشراء المقر الرئيسي لسيتي جروب في لندن لكن لم تخالف كل تلك العمليات الاستثمارية أي لوائح لدى المؤسسة ما تمت فيه مخالفة اللوائح هي الملاحظة التالية وهي موجودة في تقرير ديوان المحاسبة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ :

الملاحظات التي شابته استثمار المؤسسة لمبلغ ٦٥٠ مليون دولار في سندات مصدرة من سيتي جروب:

استثمرت المؤسسة بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ مبلغ ٦٥٠ مليون دولار أمريكي في سنتين مصدرين من سيتي جروب الأول بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار أمريكي يستحق في ٢٠١٥/١١/٢٣ والثاني بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي يستحق في ٢٠١٦/١١/٢٣ وغير قابلين للتسديد قبل تاريخ الاستحقاق بفائدة عائمة تتراوح ما بين ٠,٧٥% و ٠,٩% فوق سعر LIBOR وبعده أقصى إلى ٢%.

د. محمد العبدون

محمد العبدون



وتبين من الفحص ما يلي:

١ -الدخول في استثمارات غير مضمونة وذات مخاطر عالية بالمخالفة للمادة (٤) من لائحة تحديد قواعد وبرامج استثمار أموال المؤسسة: تنص اتفاقية الاستثمار للسندين على أنهما غير مضمونين من البنك المصدر أو من أي جهة أخرى، وأن المؤسسة توافق باستثمارها هذا على احتمال خسارة المبلغ المستثمر بالكامل وذلك بالمخالفة للمادة (٤) من قرار لائحة استثمار أموال المؤسسة والتي تنص على "مراعاة ضمان القيمة الحقيقية للاستثمارات مع تحقيق أعلى عائد بأقل مخاطرة محتملة". وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة سبق لها استثمار مبلغ مليار دولار أمريكي في ثلاث سندات مصدرة ومضمونة من نفس البنك خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

٢ -تركز مبلغ ١,٦٥ مليار دولار أمريكي ونسبة ٣١,٦% من استثمارات المؤسسة بالسندات بسيتي جروب:تبين من الفحص تركيز مبلغ ١,٦٥ مليار دولار تعادل نحو ٤٧١ مليون دينار كويتي ونسبة ٣١,٦% من استثمارات المؤسسة بالسندات البالغة ١,٤٨٨ مليون دينار كويتي لدى سيتي جروب.

وأفادت المؤسسة بأنها قامت بإجراء دراسة شاملة لكيفية توزيع أصولها حسب الأدوات الاستثمارية المتاحة في الأسواق وذلك بسبب اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك.

وقامت شركة MERCER للاستشارات بهذه الدراسة التي أقرتها لجنة الاستثمار العليا، مع إعطاء المؤسسة الحرية بالدخول باستثمارات مميزة ذات عوائد أفضل في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة وبمستوى مخاطر أقل. ونصت الدراسة أن هذا النوع من الاستثمار تصل نسبته إلى ٥% من إجمالي أصول المؤسسة.

وفي ضوء ما سبق تم شراء إصدارات خاصة من CITI BANK الذي يعتبر من أكبر البنوك في العالم، وأن هذه الإصدارات ذات ضمان كامل للمبلغ المستثمر وذات عوائد أعلى مما كان متاحا في الأسواق المالية آنذاك.

وبذلك فإن المؤسسة قامت بالاستفادة من هذا النوع من الاستثمار في ظل الإطار العام لدراسة شركة MERCER بهدف تحقيق عوائد جيدة.إلا أن هذا لا يمنع من القيام مستقبلا بالحصول على موافقة لجنة الاستثمار العليا قبل المشاركة في أي إصدار خاص تزيد قيمته عن حدود الصلاحيات الممنوحة لإدارة المؤسسة وهي (٢٠٠) مليون دولار أمريكي أو ما يعادله، ووضع ضوابط لنسب تركيز الاستثمارات لدى الجهات التي تستثمر بها المؤسسة.

ويعقب الديوان مؤكدا على ملاحظته وأن السندات التي قامت المؤسسة بالاستثمار بهما خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ عالية المخاطر لكونها غير مضمونين من البنك المصدر أو أي جهة أخرى بالمخالفة للمادة (٤)



من لائحة الاستثمار وبضرورة الالتزام بالحصول على موافقة لجنة الاستثمار العليا قبل المشاركة في أي استثمار تزيد قيمته عن حدود الصلاحيات الممنوحة لإدارة المؤسسة، وبموافاته بضوابط نسب تركيز الاستثمار فور الانتهاء منها.

مستجدات الملاحظات التي شابته استثمار المؤسسة لمبلغ ٢ مليار دولار في سندات مصدرة من سيتي جروب: قامت المؤسسة بزيادة استثمارها في سندات سيتي جروب خلال شهر سبتمبر لسنة ٢٠١٣ بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار في سنتين مصدرين من سيتي جروب الأول بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي يستحق في ٢٠١٧/٣/١٨ والثاني بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار يستحق في ٢٠١٧/٦/٢٥ وغير قابلين للتسديد قبل تاريخ. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة سبق لها استثمار مبلغ ١,٦٥ مليار دولار في سندات مصدرة ومضمونة من نفس البنك خلال السنة المالية.

وتبين من الفحص ما يلي:

١ - تركيز مبلغ ٢,٠٥ مليار دولار وبنسبة ٨٥% من استثمارات المؤسسة بالسندات بسيتي جروب: تبين من الفحص تركيز مبلغ ٢,٠٥ مليار دولار تعادل نحو ٥٨٤ مليون دينار كويتي وبنسبة ٨٥% من استثمارات المؤسسة بالسندات البالغة ٦٧٣ مليون دينار كويتي لدى سيتي جروب.

٢ - استمرار مخالفة المؤسسة للمادة (١٠) من لائحة الاستثمار وتوصيات لجنة استثمار أموال المؤسسة: استمرت المؤسسة في مخالفة المادة (١٠) من لائحة الاستثمار والتي تقضي بوجوب موافقة لجنة استثمار أموال المؤسسة قبل المشاركة في أي استثمار بالسندات تزيد قيمته عن ٢٠٠ مليون دولار .



الخاتمة

على الرغم من تكرار المخالفات والتجاوزات وتدهور الخدمات والتفريط بالمسؤولية و المال العام، والمادة (١٧) من الدستور تنص " للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن". إلا أن الحكومة مستمرة في نفس النهج والتي يرأسها رئيس الوزراء وعدم تطبيق الرقابة الذاتية على الوزارات والمؤسسات والهيئات والجهات الحكومية. وأدى ذلك إلى إلحاق الضرر الجسيم على البلد وشل مفاصل الدولة وعدم استغلال الوفرة المالية لحل المشاكل والقضايا المهمة كالسكن والتعليم والبطالة والصحة والازدحام المروري وغلاء الأسعار والاحتكار والتلوث البيئي وتجارة الاقامات والشركات الوهمية وتراجع الخطوط الجوية الكويتية وهي الناقل الرسمي للبلاد ومطار الكويت الدولي المتهاك بالإضافة إلى قضية الداو والتي كلفت الدولة ٢,١٦ مليار دولار وعقد شل وقضية تهريب الديزل، كما طال هذا التخبط المجال الرياضي وسوء المنشآت الرياضية وتردي القطاع السياحي والقطاع الخاص واستمرار انقطاع الكهرباء وخاصة فترة الصيف مما يدل سوء التخطيط وعدم التنفيذ والإهمال الحكومي، الأمر الذي يتطلب النهوض وتصحيح المسار وتحسين الخدمات ورفع مستوى المعيشة، وأن تكون هناك خطة قابلة للتطبيق ورؤية واضحة وعمل جاد لتحقيق مشروع إصلاحى يفيد الوطن والمواطنين.